

تلزم الدولة بسداد نصف المصروفات المقررة عسكر يقترح إنشاء محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة



عسكر العنزي

الذي رسب فيه، وذلك وفق الضوابط التي يحددها قرار وزير التعليم العالي. وتؤخذ المبالغ اللازمة من الاحتياطي العام وتوضع تحت إدارة المحفظة للمصرف منها على الوجه المشار إليه في البند اعلاه من هذه المادة.

مادة ثانية

يصدر وزير التعليم العالي القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون رقم 2 لسنة 2012 لتلتزم الدولة بسداد نصف المصروفات المقررة لدراسة الطلبة الكويتيين الدارسين في البلاد في غير جامعة الكويت أو معاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خلال مرحلة دراستهم الجامعية. على أن تتكفل الدولة بكامل المصروفات حال تفوق الطالب، ويحرم منها الطالب الراسب خلال العام الدراسي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 2 مكررا إلى القانون رقم 1 لسنة 2012 بشأن إنشاء وتأسيس محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة، وجاء كالتالي:

مادة أولى

تضاف مادة جديدة برقم 2 مكررا إلى القانون رقم 1 لسنة 2012 بشأن إنشاء وتأسيس محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الكويتيين الدارسين في البلاد في غير جامعة الكويت أو معاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خلال مرحلة دراستهم الجامعية. على أن تتكفل الدولة بكامل المصروفات حال تفوق الطالب، ويحرم منها الطالب الراسب خلال العام الدراسي

على ان التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقا للقانون ويكون الزاميا ومجانيا في المرحلة الابتدائية. ولا يقف دور الدولة عند هذا الحد، بل ان عليها مسؤولية الاشراف على التعليم في مختلف مراحلها وصوره، وعليها كفالة استقلال التعليم الجامعي، ومراكز البحث العلمي على اختلافها، تطويرا لرسالتها وبما يكفل انفتاح مجالاتها دون قيد، متوخية في ذلك أن تتكامل العملية التعليمية في وسائلها وغاياتها وأن تتعدد روافدها لتكون نهرا متصلا. تجسد الإشارة السلي ان الحماية التي يكفلها الدستور للحق في التعليم بكل العناصر التي يشتمل عليها انما تمتد الى المعاهد التعليمية جميعها، بغض النظر عن ملكها أو يديرها



مرزوق الغانم

الغانم يهنئ نظيره في الجمهورية اللبنانية بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية الشقيقة نبهه بري وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

الجيران يطالب قناة المجلس بالارتقاء للمستوى المطلوب وطرح الجديد

قال النائب د.عبدالرحمن الجبران: أتمنى من قناة المجلس ان ترقى الى المستوى المطلوب من الوعي لمتطلبات المستقبل وتبادر بطرح الجديد وترتك التكرار والاتفات التي ضرورية. وأضاف: كما ارجو منها مقابلة كل وزير على حدة لمعرفة دوره في تنفيذ ما تم إقراره من قوانين والتركيز على تمكين القبايين والمعايير الفنية اللازمة في كل قطاعات الدولة، وتوضيح مشروع البديل الاستراتيجي



د.عبدالرحمن الجبران

الكويت دولة مؤسسات وحقوق العمالة فيها مصونة بالقانون وفقا للمعايير الدولية العوذي: السفارة الهندية تفرض كفالة بنكية على المواطنين 700 دينار حفاظا على حقوق عمالها

وقعت أن كنت مديرا عاما للهجرة قمت برقع الكفالة البنكية على مكاتب استخدام العمالة المنزلية لتصل الى 20 الف دينار يمكنها استقطاع ما تراه في حالة النزاعات والمخالفات التي حدثتها الالاحة التنفيذية للقانون رقم 40/92 بشأن استخدام وشهد العوذي يعتبر العمالة المنزلية الهندية تعتبر من افضل العمالة التزاما واحتراما للعمل وصاحب العمل، واقل مشاكل مقابل الجنسيات الأخرى فما أسباب فرض السفارة لهذا المبلغ دون الجتهات المعنية في الكويت، الأمر الذي من الممكن أن يؤثر على مستقبل العمالة الهندية الوافدة بالكويت والتي تحتاج الى فرض عمل لدينا. وطلب النائب العوذي وزارتي الخارجية بمخاطبة السفارة الهندية والاستفسار منها عن الاتي: - تفرص مبلغ 60 دينارا لإحدى الشركات كشرط لسلم طلب المواطن استخدام خادم فما مبررات دفع هذا المبلغ؟ وما علاقة سفارتكم بهذه الشركة؟ وما المردود المادي أو المعنوي لهذا الإجراء للمخادم والمواطن؟ -2- تقوم سفارتكم بتوقيع المواطن على عقد عمل خاص بكم فما هي بنود هذا العقد؟ ورغم هذا قامت السفارة بفرض ضمان 700 دينار. كما شدد العوذي على ضرورة قيام وزارة الخارجية بمناقشة السفارة الهندية

كيف يسترد المواطن مبلغ الكفالة؟ وبين العوذي ان الكويت دولة مؤسسات يحكمها القانون وليست دولة أفراد أو أهواء شخصية، وعلى المتضرر أيا كانت جنسيته اللجوء الى القضاء، فالدستور الكويتي نص على أن الناس سواسية أمام القانون، وحقوق العمالة مصونة بموجب قانوننا الداخلي. وقال العوذي إنه كي لا ينسى أحدا فإن الكويت أول من نادى بحقوق العمالة من خلال العقد ثلاثي الأطراف الذي قدمته في مؤتمر «جيف»، الخاص بحقوق العمالة، وقد اشتمل على كل البنود التي تحفظ حقوق العامل مثل تحديد ساعات العمل وأيام الراحة للعامل واحتفاظ العامل بجواز سفره، وقد أشادت به جميع الدول والهيئات الحاضرة، ورحبت به على مجلس التعاون الخليجي وطلبته الدول الخليجية. وقال العوذي إن المواطن الكويتي لا ذنب له في تحمل هذه الكفالة، فهو لم يشارك في جلب العمالة من الهند أو اختيارها بل إن مكاتب استخدام العمالة هي من يستقدم العمالة وهي المعنية بذلك، ونحن نعلم أن الحكومة الهندية تحدد مكاتب بعينها للتعامل معها، وبالتالي في حال فرض الكفالة يجب أن تفرص على مكاتب العمالة المنزلية وليس على المواطن الذي يقع كل ضرر على عاتقه في نهاية الأمر. وأضاف العوذي انني

قال النائب كامل العوذي إنه تلقى العديد من الشكاوى من المواطنين بخصوص ما قامت به السفارة الهندية بفرض كفالة بنكية 700 دينار كمبلغ تأمين لحقوق العمالة لديها على كل مواطن يرغب في استخدام عمالة عن طريق مكاتب استخدام العمالة المنزلية. وأكد العوذي أن قيام السفارة الهندية بفرض مبلغ للتأمين المشار اليه على المواطن الكويتي كشرط للحصول على موافقتها لاستخدام عمالة منزلية بجهة ضمان حقوق رعاياها إجراء مستغرب ولا نجد له مبررا قانونيا، فحقوق العمالة كافة بما فيها العمالة الهندية حرصت الكويت من منطلق إنساني على أن تكفل لها الحياة الكريمة والحماية الواجبة، كما أن الكويت تفرص على مكاتب العمالة دفع كفالة بنكية قدرها 20 ألف دينار وهو مبلغ كاف بما يكفي لحفظ حقوق مئات العمالة. واستغرب العوذي قيام السفارة الهندية فرض الكفالة دون تحديد معايير لتطبيقها واستردادها، فكيف سيسترد المواطن هذا المبلغ ولماذا يفترض دائما أن المواطن الكويتي هو المخاطب؟ وما الحال إذا كانت العمالة المنزلية هي المختصة سواء بالهروب أو التنازل عن العمل؟ وما الجهة المخولة بالتحقيق في المشاكل التي تقع بين المواطن والعمالة؟ وإذا انتهت مدة العقد بين المواطن والعمالة،



كامل العوذي

المجلس والحكومة متفقان على إقرار الشركة الكويتية للعمالة المنزلية التي يقررها سوف ينتهي ما نراه من سلبيات

وأكد العوذي أن قيام السفارة الهندية بفرض مبلغ للتأمين المشار اليه على المواطن الكويتي كشرط للحصول على موافقتها لاستخدام عمالة منزلية بجهة ضمان حقوق رعاياها إجراء مستغرب ولا نجد له مبررا قانونيا، فحقوق العمالة كافة بما فيها العمالة الهندية حرصت الكويت من منطلق إنساني على أن تكفل لها الحياة الكريمة والحماية الواجبة، كما أن الكويت تفرص على مكاتب العمالة دفع كفالة بنكية قدرها 20 ألف دينار وهو مبلغ كاف بما يكفي لحفظ حقوق مئات العمالة. واستغرب العوذي قيام السفارة الهندية فرض الكفالة دون تحديد معايير لتطبيقها واستردادها، فكيف سيسترد المواطن هذا المبلغ ولماذا يفترض دائما أن المواطن الكويتي هو المخاطب؟ وما الحال إذا كانت العمالة المنزلية هي المختصة سواء بالهروب أو التنازل عن العمل؟ وما الجهة المخولة بالتحقيق في المشاكل التي تقع بين المواطن والعمالة؟ وإذا انتهت مدة العقد بين المواطن والعمالة،

ثمن دور وزير التربية في إعادة تقييم العملية التربوية الصالح: سأرفض مرسوم الرياضة الأخير

قال النائب خليل الصالح أكد النائب خليل الصالح نيته التصويت ضد مرسوم الهيئات الرياضية لاعتماد انه لم يغير آلية التصويت الى نظام الصوت الواحد في الانتخابات الرياضية وان الحكومة تراجع عن موقفها الذي سبق ان اعلنته في لجنة الشباب والرياضة البرلمانية عن طريق وزير الاعلام الشيخ سلمان الحمد عن نية الحكومة تقديم تعديلات حكومية على المرسوم رقم 26 لسنة 2012 في شأن الهيئات الرياضية ومنها ما يعالج المطالب الدستورية وغير آلية التصويت الى الصوت الواحد في الانتخابات. وأشار الى انه بعد تراجع الحكومة عن موقفها في تغيير آلية التصويت، ونظرا لوجود عيب في صياغة ديباجة القانون بشكلا جوهري، بحيث أصبح المرسوم معيبا في الشكل والمضمون وأصبح من الواجب علينا رد هذا المرسوم وعدم موافقة المجلس عليه، وإن موقفه لن ينجح عنه خاصة في ظل تردّي وضع الرياضة الكويتية. من جانب آخر، ثمن النائب خليل الصالح الخطوات الإصلاحية التي انتهجها وزير التربية والتعليم العالي د.بدر العيسى فور تسلمه زمام الأمور، مؤكدا أن ما قام به بعد مؤشرا على نظرتة الثاقبة واعتزاه إعادة تقييم العملية التربوية. وقال في تصريح صحفي ان العيسى ومنذ يومه الاول في الوزارة اتجه الى نفض الملفات المعقدة التي تحتاج الى إعادة ترتيب لأن البيت التربوي عانى كثيرا، ممتدحا رقي الوزير في التعامل ونصائه لوجهات النظر لأنه عازم على معالجة جميع الاخطاء مهما كبر حجمها. ودعا الصالح الى مد يد العون للوزير العيسى الذي جاء للإصلاح وعلينا جميعا أن نقف في صفه من أجل وضع الحركة التعليمية في مسارها الصحيح.



خليل الصالح

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بلزاد العنزي

تعلم إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع حصة العقار الموصوف فيما يلي بالترتيب العنزي وذلك يوم الخميس الموافق 14/11/2014م الساعة 10:00 صباحاً بالبورصة الثانية بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2013/711 ببيع 1/ المرفوعة من: الزهراء ناصر نافع الرشيد

ضد:

- 1- وضحة فهد شول الرشيد
- 2- عايض حمود عابد الرشيد
- 3- بنك التسليف والادخار (خمس مدخل)
- 4- ازهار عايض حمود الرشيد (خمس متدخلة هجومي)
- 5- ابرار عايض حمود الرشيد (خمس متدخلة هجومي)

أولاً: أوصاف العقار:

يقع العقار في منطقة العارضية قطعة 8 بقسمه رقم 119 ويملك الوثيقة رقم 1818/1988 من المخطط رقم م/ 32922 ومساحته 7300م². العقار يقع في العارضية قطعة 8 شارع 9 جادة 2 منزل 9.

عين النزاع من منزل سكن خاص يقع على زاوية شارعين أحدهما شارع رئيسي وسكة حديدية والتسكيب الخارجية حجر جيري مصبوع لون أحمر غامق والتشبيك من الألومنيوم بنظام التكليف وحداث وشبكات والارضيات من السيراميك والسجاد.

يبيع إجمالي مساحة أرض العقار 300م² وذلك وكما هو وارد بعقد بيع صادر من حكومة الكويت رقم 1818/10/9 بتاريخ 14/11/1994.

- العقار مكون من دور أرضي وأول وثاني.

- يتكون الدور الأرضي (الجزء الخاص بالبيع عليه) من صالين وديوانية وغرفة سائق مع حمام وغرفة وحمامين ومطبخين.

- يتكون الدور الأول من صالة وعمر وعدة 2 غرف وحمامين ومطبخ ومخزن (جزء منهما السقف مبني من الكبريت).

- ثنين لتخزينه بان العقار مضمون من الداخل ومستقل من قبل المدينة مع ابنائها من جهة المدخل من ناحية السكة ومستقل من جهة الأخرى من قبل المدخل من جهة الأول مع زوجته المدخل عليها الثانية مع ابنائها بالإضافة لزوجته المدخل عليه الأول والثالثة والمدخل من الإرتداد الواقع على الشارع الرئيسي ومدخل آخر من الشارع الداخلي هنا ويحتوي الجزء بالمدينة بالدور الأرضي على (صالة وحمام ومطبخ) وبالدور الأول (غرفة وحمام) وديوانية والثاني (عد 3 غرف وحمام) ويحتوي الجزء الخاص بالبيع عليها بالدور الأرضي على (صالة وديوانية وغرفة سائق مع حمام وغرفة وحمام ومطبخ) وبالدور الأول (صالة وعمر وعدة 2 غرف وحمامين ومطبخ) وبالدور الثاني (صالة وعمر وغرفة وحمام ومطبخ ومخزن).

ثانياً: شروط المزاد

أولاً: يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره 1000 دينار كويتي ويشترط للمشارك في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عقاه أن يوقع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والتصريفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمده عقاه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل ولا أعييد المزاد على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حال إيداع من اعتمده عقاه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزاد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا أن تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزاد في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يقدم المزاد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا أن تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتمد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزاد الخلف بما يتبقى من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقداره 200.00 د.ك. وأتباع الحمازة والخبرة ومصروف الإعلان والنشر من البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرون لإجراءات البيع وعلى مستلميه دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسئولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عين العقار مبنية مائة لتجالة.

- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 216 من قانون المرافعات.

- حكم رسو المزاد قابل للإستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 217 من قانون المرافعات.

- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 216 من قانون المرافعات أنه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار يقر عليه حكمه كمتأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتجديد عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والإساعات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 23 من قانون الشركات التجارية بالإضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

«المسار المستقل»: سياسات الحكومة وصلت بالبلاد إلى أفق مسدود.. والمجلس فقد دوره الرقابي

حاليا اتخاذ القرار، في غيبة الرقابة الشعبية الواعية. إنما يتطلع بأمل بالغ إلى إعادة الحكومة النظر في جميع هذه الممارسات والسياسات الفاشلة، قسمل أن تورطنا لمخاطر فادحة في المستقبل المنظور، والذي يعني تعريض أبنائنا وبناتنا وكل الأجيال القادمة لمخاطر فادحة، كما يدعو «تجمع المسار» كل القوى الوطنية في البلاد ورموز المجتمع وأكاديميه وكل جمعيات المجتمع المدني لتشكيل قوة شعبية لمواجهة هذه المخاطر التي تضرب في أساس من أهم أساسات الدولة، وهو اقتصادها الوطني في ظل غيبة الرقابة الشعبية الحقيقية، وفي ظل هذا الفشل الحكومي المتجذر، وغياب القوانين الرادعة لمكافحة الفساد.

ويشدد «تجمع المسار» في بيانه على أن مثل هذه التوجهات ستكون لها انعكاسات خطيرة ليس على الاقتصاد الوطني وحسب، وإنما أيضا على الأمن والسلم والاستقرار الاجتماعي، فحينما يتهدد مستقبل العمالة الوطنية يمثل هذه المخاطر فهذا من شأنه الإخلال بأمن واستقرار الدولة، وهو ما يبدو أن الحكومة التي تستصدر قرارات وتنتهج سياسات، وفقا لتحالفاتها ومصالح بعض أطرافها، تسعى لتصفية مقدرات البلد لصالح أطراف أخرى، هي القاسم المشترك الأعظم في كل المناقصات والمشروعات الحيوية في البلاد.

ان «تجمع المسار المستقل» إذ يحذر من ضرورة هذه السياسات، ويعتبرها بمثابة مؤامرة على المال العام، وعلى المقدرات الاقتصادية للدولة لصالح جهات متنفذة في السلطة التنفيذية، وتملك نفسها. وينظر تجمع «المسار المستقل» بقلق شديد من توجه الحكومة الذي أعلنت عنه مؤخرا، بخصوص عزيمتها بيع حصصها الراححة في الشركات الاستثمارية الكبرى، والعاملة في القطاع الخاص، والتابعة لهيئة الاستثمار، والتي تدر دخلا ماليا هائلا للدولة، يساهم مع مداخيل الدولة من عائدات بيع النفط، في دعم الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات البلاد، ليكون بمثابة طعنة في خصرة الدولة وهدمها لمقدراتها الاقتصادية، وإهدارا للمال العام، من دون أن يكون في ذلك أي حلول من شأنها دفع عجلة التنمية والاقتصاد إلى الأمام، ذلك ان هذه الشركات هي شركات رابحة بدرجة الأولى وتدر دخلا كبيرا على الدولة، ولا شك ان بيعها - باي أسعار - سيمثل خسارة كبرى للدولة ستضر بالمال العام.

والمنتقص للحقوق الأساسية للمواطنين. ويرى تجمع «المسار المستقل» أن ما يزيد الوضع القائم سوءا هو الاستمرار في السياسات الحكومية الفاشلة، والتي لن تجني البلاد من ورائها إلا الدمار، وهو ما يتمثل في الغياب التام لأي أفكار أو سياسات بديلة، لحماية الاقتصاد الوطني من نزيفه اليومي والمستمر، جراء انخفاض أسعار النفط، الذي يعد المورد الرئيسي للدخل في البلاد، ما يندثر بتفاقم وأزدياد الأزمة الاقتصادية وركود التنمية اللذين تعاني منهما البلاد، جراء العشوائية وغياب السياسات الاقتصادية الصحيحة والمروسة، التي من شأنها إيجاد موارد بديلة للنفط، وتنمية الفرص الحالية المتاحة والمتخلة في الفوائض المالية، والتي قد تستنزف في الفترات المقبلة إذا استمرت هذه السياسات بآرائها وطريقة معالجاتها

أصدر تجمع المسار المستقل بيانا مهورا بتوقيع أمته العام باسل الجاسر، جاء فيه: يتابع تجمع المسار المستقل بقلق بالغ، مجمل الأوضاع والسياسات التي تتخذها الحكومة في الفترة الماضية، والتي أوصلت البلاد إلى أفق مسدود، حيث أصبحت البلاد رهينة في أيدي «نفر قليل» من تجار السياسة تحالفت الحكومة معهم، والمؤسف ان هذا الوضع كان يتخطية مرية من مجلس الأمة الذي فقد دوره الرقابي، وما رأيناه في الأشهر الأخيرة من تضييق على الحريات، وضيق في حرية التعبير، وتفرغ لأدوات الرقابية من مضامينها، وكلها إجراءات وأساليب لم يسبق أن لجأت إليها حكومة من الحكومات، ولم يسبق ان حدث هذا الذي يحدث الآن في تاريخ الكويت السياسي، بهذا الشكل الحزّن والمسيء للديموقراطية،